القيادة العامة لشرطة دبي
مركز دعم اتخاذ القرار
العدد : (١٤٦)
فبراير ٢٠٠٤م

ترجمات شرطية

خلق بيئة مدرسية آمنة خالية من المخدرات

إعداد
خبراء مكتب الأحداث والوقاية من الجناح
وزارة العدل الأمريكية

ترجمة
آمنة علي يوسف
مركز دعم اتخاذ القرار

تعد مسألة الأمن في المدارس من الاهتمامات المشتركة لكافة فئات المجتمع. ومن المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تتكاتف جهود المجتمعات، والمؤسسات التجارية، وأولياء الأمور والطلاب من أجل تأسيس بيئة تعليمية تتسم بالانضباط والنظام. ويعتبر توفير بيئة مدرسية خالية من المخدرات حجر الزاوية للوصول إلى مستوى عالمي من التعليم.

والأهم من ذلك، أن خلق بيئة مدرسية آمنة قائمة على النظام والانضباط يتعلق بمسألة الالتزام وبإرادة المجتمع. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي على الأسر والمدارس وقادة المجتمع صياغة وتوضيح نوعية البيئة التعليمية التي يمكنهم توفيرها للشباب، والتعاون على وضع استراتيجيات تمكنهم من تحقيق النتائج المرجوة. وللوصول إلى تلك الغاية، يتعين على قادة المجتمع والمسؤولين في المدارس تقييم الأوضاع الآنية، ووضع الخطط المستقبلية، وتطبيق سلسلة من الاستراتيجيات الشاملة بهدف سد الثغرات، وتقييم مدى تقدمهم في العمل.

خطوات عملية خاصة بالمدارس

من الطرق التي يمكن للمدارس من خلالها توفير الأمن والانضباط ما يلي:

- تشكيل فريق من المعلمين، والطلاب، وأولياء الأمور، ومسؤولي الشرطة وجهاز الأحداث، وقادة المجتمع وقطاع الأعمال من أجل وضع خطة لخلق بيئة مدرسية آمنة ومنضبطة وخالية المخدرات.
- وضع خطة للمدرسة الآمنة ترتكز على دراسة المشكلات والموارد إلى جانب استعراض الاستراتيجيات الناجحة.
- التأكيد على إشراك الطلاب في الأعمال المدرسية التي تتميز بروح التحدي واكتساب المعرفة ونيل الجوائز، حيث أن انشغال الطلاب بمثل هذه الأعمال واستيعابها يقلل من نزعة العنف لديهم كما يقلل من ميلهم للتخريب والتدمير.
- وضع، ونشر، وتعزيز سياسات تحدد بوضوح السلوكيات المقبولة وغير المقبولة. وينبغي أن تضمن هذه السياسات عدم التساهل بتاتا مع الأسلحة، وأعمال العنف، وعصابات بيع أو تعاطي المشروبات الكحولية والمخدرات.
- العمل مع أجهزة الشرطة ومؤسسات رعاية الأحداث بهدف دعم عمليات الإبلاغ عن أية انتهاكات للسياسات المتعلقة بالأسلحة، إلى جانب الإبلاغ عن أي سلوك إجرامي أو انحرافي.
- اتخاذ إجراءات فورية ضد أي بلاغ حول تعاطي أو بيع المخدرات، أو أعمال العصابات، أو التهديدات، أو أعمال الشغب. وإذا ألقي القبض على أي شخص يحمل

ينظم
مركز دعم اتخاذ القرار
بشرطة دبي
دورة نظم دعم ومساندة اتخاذ القرار
خلال الفترة ٢٨ / ٢ - ٣ / ٣ / ٢٠٠٤

❖ عن دراسة بعنوان "Creating Safe and Drug - Free Schools"، أعدها : خبراء مكتب الأحداث والوقاية من الجناح "Office of Juvenile and Delinquency Prevention"، بالولايات المتحدة الأمريكية، نشرت على الموقع المعلوماتي: http://www.ncjps.org .

سلاحا في المدرسة، ينبغي تقديم بلاغ فوري لأقرب مركز شرطة.

- خلق بيئة مدرسية ملائمة تشجع أولياء الأمور وغيرهم من البالغين على زيارة المدرسة والمشاركة في الفعاليات التي تقيمها، إلى جانب خلق روح المشاركة داخل المدرسة.
- تشجيع هيئة التدريس على معاملة بعضهم لبعض وللطلاب بكل احترام وأن يكونوا قدوة صالحة.
- تشجيع أفراد المجتمع على دعم المدارس الموجودة في مجتمعاتهم وعلى المشاركة في البرامج والخدمات المدرسية التي تعزز من سلامة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- تنسيق العمل مع المؤسسات المجتمعية ومسؤولي الشرطة لإبقاء المدارس مفتوحة بعد انتهاء الدوام المدرسي حتى يتمكن الطلاب وأسرهم من إيجاد أماكن آمنة للانخراط في أنشطة مثمرة في بيئة آمنة. المساهمة في خلق ممرات آمنة من وإلى المدرسة.
- إشراك الطلاب في برامج وخطط التطوير.
- توفير البرامج التي تعلم الأساليب السلمية والودية لحل الخلافات بين الطلاب وأسرهم وكذلك الخلافات بين أعضاء هيئة التدريس.
- العمل مع وسائل الإعلام من أجل توعية الجمهور بالجرائم والقضايا الأمنية التي تواجهها المدرسة. إلى جانب العمل على توفير تقييمات دقيقة للجمهور بالجرائم وأعمال العنف التي تحدث داخل المدارس.
- تعلم أفضل وأنجح الممارسات المرتكزة على البحوث والبرامج التي ثبت نجاحها في مناطق تعليمية أخرى. بالإضافة إلى تبادل المعرفة مع المناطق الأخرى.
- مراقبة مدى تطبيق وتقدم (خطة المدرسة الآمنة)، وإجراء التحسينات استنادا إلى ما تم اكتسابه من معارف وإلى كل التطورات الجديدة في هذا المجال.

خطوات عملية لأولياء الأمور

يلعب أولياء الأمور دورا أساسيا في ضمان المحافظة على سلامة الأبناء والتأكد من عدم تعاطيهم للمخدرات. ومما لا شك فيه، أنه بدون دعم ومشاركة أولياء الأمور لا يمكن أن يسود الأمن في المدارس والمجتمعات. وينبغي أن يكون أولياء الأمور جزءا لا يتجزأ من جهود المدرسة الرامية إلى خلق بيئة مدرسية قائمة على الاحترام والنظام. ومن الخطوات العملية التي ينبغي على أولياء الأمور اتخاذها لمساعدة المدرسة على أداء رسالتها ما يلي:

- وضع معايير محددة للسلوكيات، والقيود، والآمال الواضحة للأبناء داخل وخارج المدرسة، ووضع بعض القواعد المتفق عليها من قبل الطرفين حول الفروض المدرسية، والمشاركة اللاصفية، والعلامات الدراسية، وأوقات الخروج من المنزل، والحفلات التي يقيمها الأصحاب، والأماكن المحظورة على الأطفال.
- تعليم معايير الصواب والخطأ وإبراز هذه المعايير من خلال القدوة الصالحة.
- تبادل الآراء مع الأبناء حول سياسات الانضباط في المدرسة، إلى جانب ترسيخ الاعتقاد بأن قوانين المدرسة تدعم حقوق جميع الطلاب في الحضور إلى مدارس تتسم بأجواء الانضباط وبعيدة عن أية تأثيرات لأعمال العنف أو تناول المشروبات الكحولية أو تعاطي المواد المخدرة.
- تشجيع الأبناء على التحدث عن المدرسة، وعن أنشطتهم الاجتماعية، واهتماماتهم والمشكلات التي يواجهونها، وحتى عن ما شاهدوه خلال قطعهم الطريق من وإلى المدرسة.
- مشاركة الأبناء في حياتهم الدراسية من خلال مراجعة الفروض المدرسية، ومقابلة معلميهم، وحضور الأنشطة واللقاءات التي تقيمها المدرسة مثل مجالس الآباء والمعلمين، والبرامج الصفية، والبيوت المفتوحة، والعروض التمثيلية، والحفلات الموسيقية والفعاليات الرياضية.
- الانضمام لرابطة محلية من أجل ضمان إدراج القضايا المتعلقة بالكحول والمخدرات والعنف ضمن جدول أعمال الرابطة، ومن أجل التأكيد على أن المؤسسات المجتمعية تعمل جنباً إلى جنب من أجل خلق معابر مدرسية آمنة وذلك من خلال مراقبة طرق السير التي يقطعها الطلاب من وإلى المدرسة.
- التحدث مع الأبناء حول العواقب الوخيمة لتعاطي المخدرات وحيازة الأسلحة ومشاركة العصابات وارتكاب أعمال العنف، بالإضافة إلى التأكد من أن الأسلحة النارية التي يحتفظ بها الآباء داخل منازلهم غير محشوة وبأن السيارات الموجودة في المنزل لا يسمح للأطفال بقيادتها. كما ينبغي إبقاء الأسلحة الخطيرة الأخرى بعيدة عن متناول الأطفال.
- التعاون مع المدرسة في وضع خطة شاملة للمدرسة الآمنة تتضمن تعميما واضحا ومفصلا للطلاب وأولياء الأمور والجمهور يتعلق بالأمور التي سوف يتم التساهل أو عدم التساهل فيها. كما أنها تؤكد بشدة على البرامج المتعلقة بالوقاية من العنف ومن إدمان أو تعاطي المخدرات والمشروبات الكحولية.
- مراقبة البرامج التي يشاهدها الأبناء، وكذلك ألعاب الفيديو التي يلعبونها والموسيقى التي يستمعون إليها. بالإضافة إلى تعضية بعض من الوقت مع الأبناء لشرح طبيعة وعواقب ما يجب قوله أو عمله.
- تشجيع الأبناء على المشاركة في أنشطة ترعاها المدرسة بعد انتهاء الدوام المدرسي، وذلك بهدف التقليل من الوقت الذي يمضونه أمام التلفزيون.

خطوات عملية للجمهور والمجموعات التجارية

إن تأسيس مدارس آمنة وخالية من المخدرات يتطلب دعما وتعاونا من قبل كافة شرائح المجتمع. فالأطفال يمضون وقتا كبيرا من حياتهم وسط المجتمع، ويتعين على الشركات التجارية ومختلف الفئات المجتمعية (بما فيها أجهزة الشرطة، والخدمات الاجتماعية، ومؤسسات قضاء الأحداث، والمؤسسات الوقفية، والمؤسسات غير الربحية) أن تقدم الدعم والمساعدة اللازمين للطلاب من أجل العيش في مجتمع آمن ومن أجل ذهابهم إلى مدارسهم دون خوف من تعرضهم لأعمال عنف.

ما يلي بعض الخطوات التي يمكن للجمهور والمجموعات التجارية اتخاذها لمساعدة المدارس في أداء دورها:

- الاشتراك في لجنة خطة المدرسة الآمنة بإحدى المدارس.
- تبني ودعم إحدى المدارس.
- رعاية أنشطة اجتماعية وثقافية لاصفية، وغيرها من الأنشطة الإيجابية التي تهم الطلاب.

- التعاون مع المدارس في إعداد ورعاية مشاريع مجتمعية خاصة بالشباب .
- المساهمة في إنشاء ممرات آمنة للطلاب من وإلى المدرسة.
- تبني سياسات تتيح للموظفين وتشجعهم على أن يكونوا عناصر فاعلة في الأنشطة التي تخص الشباب مثل: الدروس الخصوصية، والإرشاد والتدريب.
- تشجيع أولياء الأمور الموظفين على زيارة مدارس أبنائهم بشكل دوري دون اتخاذ إجراءات عقابية بحقهم في العمل.
- فتح أبواب الشركات والمنشآت الاقتصادية أمام الرحلات الميدانية، والتدريب العملي لطلاب المدارس.
- تعزيز الوعي بفرص المستقبل المهني والجامعي وتقديم المساعدات المالية والمنح الدراسية غير التقليدية. بالإضافة إلى رعاية أحد برامج المنح الدراسية.
- رعاية فعاليات جمع التبرعات لصالح المدارس بهدف دعمها في مبادرات المدارس الآمنة والتركيز على موضوعات الوقاية من العنف ومكافحة تعاطي المخدرات والمشروبات الكحولية.
- الإلمام بدور المدرسة في المجتمع والمشاركة في جهود إصلاح المدارس.

عمليات التفتيش عن الأسلحة والمخدرات

إذا شهدت المدارس الحكومية ارتفاعا في معدلات أعمال العنف وتعاطي المخدرات، قد يلجأ بعض المسؤولين في المدارس الحكومية إلى تبني سياسات تفتيش تتيح لهم تحت ظروف معينة تفتيش الطلاب وتفتيش الممتلكات المدرسية بغرض العثور على أية أسلحة أو مواد مخدرة.

الهيئات التعليمية بالمدارس ليست بحاجة إلى مذكرة تفتيش أو إلى سبب معقول قبيل القيام بعملية التفتيش

يحظر التعديل الرابع من الدستور الأمريكي على موظفي الدولة القيام بعمليات التفتيش والضبط دون مبرر معقول. وهذه المعقولية تتحدد من خلال إجراء عملية مقارنة بين المصلحة الحكومية التي تقف خلف عملية التفتيش وبين مبدأ التدخل في الخصوصية لعملية التفتيش. وترى المحكمة العليا أن الطلاب يأملون بشيء من الخصوصية في حياتهم الخاصة وفي ممتلكاتهم. بيد أن المحكمة تعتقد أيضا أن المدارس لديها مصلحة قوية في الحفاظ على الأمن والنظام داخل الفصول الدراسية وفي ساحة المدرسة. وتوصلت المحكمة إلى أن تلك المصلحة تسوغ القيام بإجراءات أكثر مرونة لتبرير عمليات تفتيش الطلاب التي يتولاها أعضاء الهيئة التعليمية بخلاف ما يقوم به رجال الشرطة. وبناء على ذلك، فإن المحكمة تعتقد بعدم ضرورة حصول أعضاء الهيئة التعليمية على أمر تفتيش قبل القيام به، بخلاف ما هو متبع مع رجال الشرطة . كما أنهم ليسوا بحاجة إلى سبب محتمل يدفعهم للاعتقاد بحدوث انتهاك للقانون.

من أجل إجراء عملية تفتيش، لا يحتاج أعضاء الهيئة التعليمية سوى "لشكوك معقولة"

المراد بـ "الشكوك المعقولة"

عندما تقوم المحاكم الدنيا بترجمة وتطبيق مبدأ "الشكوك المعقولة" الذي وضعته المحكمة العليا، فإنها غالبا ما تطلب أكثر مما قد يعتبر شكا، أو فضولا، أو إشاعة أو حدسا من أجل تبرير عمليات تفتيش الطلاب وتفتيش ممتلكاتهم. ومن العوامل التي حددتها المحاكم في مسألة دعم وتأييد عملية تفتيش الطالب ملاحظة سلوك معين يمكن وصفه، ويمكن أن يؤدي بالمرء للاعتقاد بأن الطالب المعني قد مارس أو يمارس سلوكا محظورا. وكلما كانت الأدلة التي تدعم عملية تفتيش الطالب أكثر دقة ووضوحا، كلما ازدادت احتمالات إقرار عملية التفتيش. فعلى سبيل المثال، أقرت بعض المحاكم التي تعمل بمبدأ الشكوك المعقولة حق أعضاء الهيئة التعليمية في تفتيش:

- حقيبة يد إحدى الطالبات بعد أن رأتها المعلمة وهي تدخن في التواليت وقد أنكرت الطالبة ذلك.
- حقيبة يد إحدى الطالبات بعد ورود بلاغ من بعض الطالبات بأن الطالبة المذكورة توزع مفرقعات نارية.
- جيوب أحد الطلاب، استنادا إلى مكالمة هاتفية بوجود مخدرات بحوزته، وذلك من قبل مصدر مجهول عرف بتقديمه لمعلومات صحيحة في السابق.

لا يحق لأعضاء الهيئة التعليمية تفتيش الطلاب إلا في الحدود المعقولة

عندما تتوافر الشكوك المعقولة، يمكن للهيئة التعليمية تفتيش الطلاب ولكن في الحدود المعقولة فقط. وتفرض هذه الحدود على أعضاء الهيئة اتخاذ عدد من التدابير المتصلة بشكل معقول بالهدف من وراء عملية التفتيش. كما لا يجب أن تتدخل عملية التفتيش بشكل مفرط فيما يتعلق بمسألة عمر وجنس الطالب وبطبيعة المخالفة التي ارتكبها. على سبيل المثال، إذا كان المعلم يظن بأنه رأى أحد الطلاب يتبادل سيجارة (ماريجوانا) مع طالب آخر، فإن بإمكان هذا المعلم تفتيش كلا الطالبين بشكل مبرر ومعقول، وكذلك تفتيش كل الأمتعة القريبة منهما والتي قد يحاولان إخفاء المخدرات فيها. ولكن، إذا اكتشف المعلم بأن ما رآه في الحقيقة لم يكن سوى قطعة من العلك أو أي مادة أخرى غير محظورة قانونيا، فإن قيامه بتفتيش الطالبين أو تفتيش أمتعتهما يعد أمرا غير مبررا.

كقاعدة عامة، كلما كانت عملية التفتيش أكثر تطفلا، كلما زاد عدد المبررات التي تطلبها المحاكم. لذا، فإن تفتيش سترة الطالب أو حقيبة كتبه يتطلبان نسبة أقل من الشكوك الخاصة بالتفتيش بتحسس البدن أو التفتيش بالتجريد من الملابس. وتعتبر المحاكم عمليات التفتيش بالتجريد من الملابس تطفلا سافرا في خصوصية الطالب. وهكذا يتعين على هذه المحاكم أن تبني افتراضاتها على سبب محتمل فقط لا غير.

لا ينبغي أن تنتهي عملية التفتيش بسبب عثور الهيئة التعليمية على المادة التي كان يتم البحث عنها

إضافة إلى ما ذكر، يتعين على أعضاء الهيئة التعليمية الحرص على عدم إنهاء عملية التفتيش بمجرد عثورهم على المادة التي

كانوا يشتبهون بها. وعوضا عن ذلك، يجوز لأعضاء الهيئة مواصلة عملية تفتيش الطالب إذا أسفرت عن العثور على المواد التي تُقدم المبررات المعقولة للاشتباه بإمكانية حيازة الطالب لأدلة تدينه بارتكاب جريمة أو بسوء السلوك. على سبيل المثال، إذا قام المعلم بتفتيش مبرر لحقيبة يد أحد الطلاب بحثا عن سيجارة، فعثر على لفافة ورق كالتي تستخدم في لف سيجارة الماريجوانا، فالمبرر المعقول أن يتابع المعلم عملية التفتيش بهدف العثور على المزيد من الأدلة التي تثبت حيازة الطالب للمخدرات.

ويجوز للهيئة التعليمية تفتيش ممتلكات المدرسة عندما يكون لديها "شكوك معقولة" بأن عملية التفتيش سوف تسفر عن أدلة تثبت خرق الطالب لقواعد وقوانين المدرسة .

لم تقرر المحكمة العليا ما هي وما مدى الخصوصية القانونية التي يتوقع الطلاب الحصول عليها ضمن ممتلكات المدرسة مثل: الخزانات، أو الأدراج، أو الأماكن الأخرى التي تخصصها المدرسة لتخزين الأدوات المدرسية والمتعلقات الشخصية. و يجوز لأعضاء الهيئة التعليمية بأدنى حد تفتيش كل أجزاء مبنى المدرسة عندما تتوفر لديهم مبررات معقولة للاشتباه بأن هذا التفتيش سوف يسفر عن أدلة حول نشاط غير قانوني أو خرق لقوانين المدرسة كما ذكرنا سابقا. مع ذلك، فإن قيام الهيئة التعليمية بعمليات تفتيش بعيدة عن الشبهات تحدده طبيعة الخصوصية التي يتوقعها الطلاب في منطقة معينة.

على سبيل المثال، فإن خزانة الطالب غالبا ما تكون بمثابة مخزن لكافة الأدوات المدرسية والمتعلقات الشخصية التي يحتاج الطالب إحضارها إلى المدرسة. وبالفعل، فقد وصفت إحدى المحاكم خزانة الطالب بأنها " البيت الثاني" للطالب. لذا، عندما تتيح الهيئة التعليمية للطالب استخدام خزانة آمنة مقتصرة عليه فقط لحفظ كتبه أو متعلقاته الشخصية طوال العام الدراسي، فإن هذا الطالب يتوقع أن يحظى بخصوصية شرعية فيما يتعلق بمحتويات خزانته.

من جهة أخرى، من المتوقع أن يحظى الطلاب بخصوصية أقل فيما يتعلق بالأدراج الموجودة في الفصول الدراسية، حيث أن هذه الأدراج تعتبر غير آمنة إلى حد ما ويمكن أن تستخدم من قبل طلاب آخرين خلال اليوم الدراسي. وعندما تجيز المدرسة للطالب حفظ وحماية محتويات الدرج بطريقة لا يمكن للآخرين الوصول إليها (مثل غرفته في البيت)، فقد يتوقع الطلاب بأن يحظوا بخصوصية شرعية كما هو الحال في موضوع الخزانات.

من المرجح أن تؤيد المحاكم عمليات تفتيش ممتلكات المدرسة عندما تقل توقعات الطلاب إزاء الخصوصية.

من المرجح أن تؤيد المحاكم عمليات التفتيش التي يقوم بها أعضاء الهيئة التعليمية على الخزانات، والأدراج المأمونة والأماكن الأخرى التي يحتفظ فيها الطلاب بمتعلقاتهم الشخصية، وذلك عند اتخاذ عدد من الخطوات الرامية إلى تقليل التوقعات المعقولة للطلاب بشأن الخصوصية التي قد يحظون بها في هذه الأماكن. كخطوة أولى، يقوم الإداريون في المدرسة مع بداية كل عام دراسي بتوزيع تعميم مكتوب على الطلاب يوضح اعتزام إدارة المدرسة القيام بعمليات تفتيش عشوائية غير معلنة على خزانات الطلاب وأدراجهم والمواضع المشابهة الأخرى داخل المدرسة، وذلك على مدار العام الدراسي. وينبغي أن يوضح التعميم للطلاب ضرورة اعتبار جميع تلك المواضع "عامة" وليست "خاصة".

إضافة إلى ذلك، ينبغي توضيح الطبيعة غير الخاصة لبعض الأماكن مثل الخزانات والأدراج. وعليه، فإن المحكمة تقر تفتيش الخزانات عندما (١) تحتفظ المدرسة برقابة مشتركة على خزانات الطلاب، (٢) تحتفظ بنسخ من مفاتيح جميع الخزانات الموجودة، (٣) تحتفظ بحق تفتيش الخزانات في أي وقت. كما يمكن تزويد الطلاب بخزانات ذات أبواب شفافة أو أبواب شبكية تمكن الشخص المار من مشاهدة محتويات الخزانة، أو تزويدهم بخزانات مأمونة شرط قبول الطالب بالحماية المشتركة مع المدرسة.

عند تبني المدرسة سياسة تفتيش الخزانات أو أية ممتلكات تابعة للمدرسة، فينبغي على أعضاء الهيئة التعليمية تطبيق هذه السياسة بحذافيرها، وإلا فإن عدم ممارسة عملية التفتيش يلغي أثر هذه السياسة المكتوبة من خلال ارتفاع توقعات الطلاب بشأن الخصوصية التي قد يحظون بها في هذه الأماكن.

ورغم عدم قيام المحاكم بتجربة وتطبيق هذه الممارسات على نطاق واسع حتى الآن، فإن عمليات تفتيش الخزانات والأدراج سوف يسهل تبريرها إذا ما تم تقليل نسبة التوقعات المعقولة للطلاب بشأن الخصوصية.

طرق بديلة للتفتيش

يتوق بعض المدارس التي تعاني من مشكلات خطيرة في المخدرات إلى التفكير في أنواع غير عادية من أساليب التفتيش بهدف حماية طلابها من خطر المخدرات. ورغم أن المحكمة العليا لم تناقش مسألة تطابق استخدام هذه المعدات في محيط المدارس الحكومية مع مبادئ الدستور، فإن قانون السوابق القضائية قد تطور في المحاكم الدنيا على النحو التالي:

يجوز لأعضاء الهيئة التعليمية استخدام الكلاب البوليسية المدربة على شم المواد المخدرة في أي وقت ودون وجود أي شبهة.

أقرت المحاكم عموما بأن استخدام الكلاب البوليسية المدربة في شم المواد المخدرة، لا يعد تفتيشا بالمعنى الوارد في التعديل الرابع، وعليه فهو لا يتطلب وجود أي مستوى من الشبهة الجنائية. وبناء على ذلك، يجوز لأعضاء الهيئة التعليمية الاستعانة بالكلاب البوليسية المدربة لشم الأدوات التي لا يمكن للطلاب حملها أو أخذها معهم، مثل الخزانات، أو الأدراج أو مركبات الطلاب المتوقفة في مواقف المدرسة، أو أية متعلقات شخصية يقوم الطلاب برميها أو تركها. وإذا قامت الكلاب بتنبيه الهيئة حول خزانة أو مركبة ما، فإن الهيئة عندئذ تكون قد استوفت شرط الشكوك المعقولة التي تبرر إجراء عملية تفتيش شاملة لتحديد حقيقة وجود المخدرات.

غير أن استخدام الكلاب المدربة لتفتيش الطلاب في غياب الشكوك المعقولة يعد معضلة كبيرة. وقد توصلت الغالبية من المحاكم القليلة التي بحثت هذه المسألة إلى أن استخدام الكلاب البوليسية لتفتيش الطلاب يمكن اعتباره عملية تفتيش كاملة، ولذا فقد لا يجوز تبريره في غياب الشكوك المعقولة.